

## دور سياسات الدعم المالي الحكومي في النمو الزراعي في المناطق السهلية والصحراوية

### The Role of Government Financial Support Policies in Agricultural Growth in Steppe and Desert Regions.

بلهاشمي العالية\*<sup>1</sup>، كداتسة عائشة<sup>2</sup>، بضياف صالح<sup>3</sup>

<sup>1</sup> جامعة البليدة 2-لونيسسي علي (الجزائر)، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر.

eee.belhachemi@uni-blida2.dz

<sup>2</sup> جامعة البليدة 2-لونيسسي علي (الجزائر)، kedatsaicha@hotmail.fr

<sup>3</sup> جامعة البليدة 2-لونيسسي علي (الجزائر)، profsalah2017@gmail.com

تاريخ الارسال: 2025/02/04؛ تاريخ القبول: 2025/06/09؛ تاريخ النشر: 2025/06/30

**ملخص:** تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الجهود المبذولة من قبل الحكومة الجزائرية لتحقيق أمن غذائي مستدام في ظل التحديات المناخية والاقتصادية، ولتحقيق ذلك، اتجهت الحكومة نحو استغلال الموارد المتاحة في المناطق الصحراوية والسهلية، بهدف المساهمة في رفع مستويات الإنتاج الزراعي، وفي هذا السياق قامت الحكومة بإصدار قوانين ومراسيم تستهدف تحفيز المستثمرين في القطاع الزراعي مثل قانون الإستثمار رقم 22-18، إضافة إلى تقديم دعم مالي ضخم لتنمية هذه المناطق من خلال استصلاح الأراضي الصحراوية، حيث تم تنفيذ جزء منها بينما لا يزال البعض الآخر قيد التنفيذ.

**الكلمات المفتاح:** مناطق سهلية وصحراوية، استصلاح، قانون استثمار، جزائر، دعم مالي.

رموز تصنيف jel: G1 ; Q0 ; Q1 ; O2.

**Abstract:** This study aims to identify the efforts made by the Algerian government to achieve sustainable food security in the face of climate and economic challenges. To achieve this, the government has focused on exploiting the available resources in the desert and steppe regions, with the aim of contributing to increasing agricultural production levels. In this context, the government has issued laws and decrees aimed at encouraging investors in the agricultural sector, such as Investment Law No. 22-18, in addition to providing substantial financial support to develop these regions through the reclamation of desert lands, some of which have been implemented, while others are still in the process of implementation.

**Keywords:** steppe and desert regions, land reclamation, investment law, Algeria, financial support.

**Jel Classification Codes :** G1; Q0; Q1; O2.

## تمهيد :

الجزائر هي من الدول القليلة في العالم التي تمتلك مساحة صحراوية شاسعة تصل إلى 80 % من المساحة الإجمالية، وهو الجزء الأهم في إقليم الدولة لما يحتوي من ثروات باطنية متعددة كالمياه الجوفية والبتروك وكذلك الغاز الطبيعي...، تستغل منذ زمن بعيد.

بعد الاستقلال ركزت الدولة على النهوض بقطاعها الفلاحي كبديل استراتيجي هام لقطاع المحروقات الذي أصبح يعاني من التقلبات المستمرة نتيجة الأزمات الإقتصادية العالمية، من أجل التخفيف من التبعة الغذائية إلى الخارج من خلال استغلال الأراضي الصحراوية في النهوض بالقطاع ودعم الإقتصاد الوطني من خلال مختلف البرامج التنموية المتعلقة بالفلاحة لتعزيز الأمن الغذائي للبلاد.

تمثل المناطق السهبية والصحراوية في الجزائر البديل المناسب للنهوض بالزراعة الجزائرية، وهي غير مستغلة تماما نظرا للتحديات الكبرى التي تواجهها وعليه سطرت الحكومة سياسات داعمة لتلعب دورا محوريا في النمو الزراعي في هذه المناطق من خلال تقديم الدعم المالي والفني للمستثمرين الفلاحين.

من خلال ما سبق سنحاول في هذه الورقة البحثية الإجابة على التساؤل الرئيسي، **ماهو دور سياسات الدعم المالي الحكومي في النمو الزراعي في المناطق السهبية والصحراوية؟**

ولالإجابة على التساؤل الرئيسي قمنا بتقسيم مداخلتنا إلى المحاور التالية:

**المحور الأول:** خلفية المناطق السهبية والصحراوية في الجزائر.

**المحور الثاني:** سياسات الدعم المالي الحكومي في الجزائر.

**المحور الثالث:** قانون الإستثمار 22-18.

**أهداف البحث:** تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة فيما يلي:

- تقييم سياسات الدعم المالي الحكومي المطبقة في الجزائر لتعزيز التنمية الزراعية في المناطق السهبية والصحراوية؛

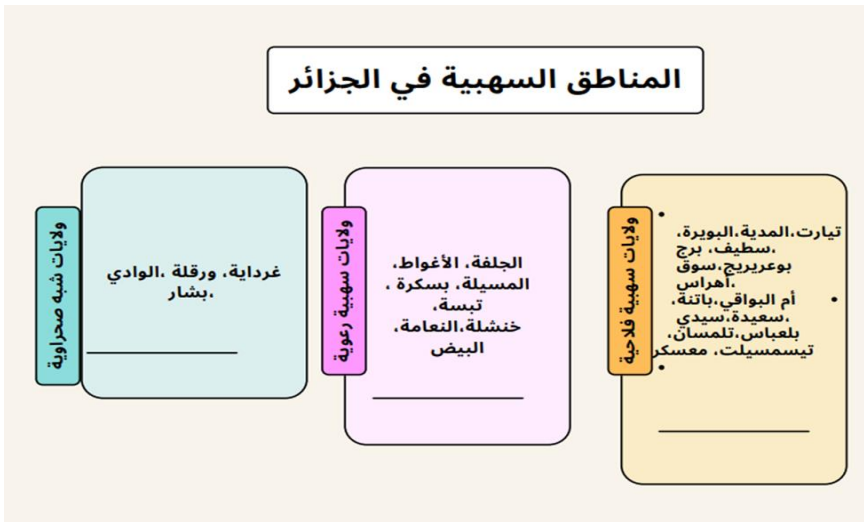
- معرفة المشاكل والتحديات التي تواجه هذه المناطق والعمل على إيجاد حلول منصفة؛
- دور التنمية الزراعية في المناطق السهبية والصحراوية من أجل بلوغ الأمن الغذائي.

## **I- خلفية المناطق السهبية والصحراوية:**

### **1.I- تعريف البيئة السهبية والصحراوية:**

**1.I- البيئة السهبية:** هي إقليم جغرافي، يقع بين الشمال الجزائري والجنوب الصحراوي يمتد من الأطلس التلي إلى الأطلس الصحراوي تقدر مساحته ب 36 مليون هكتار أي ما يعادل 15% من المساحة الإجمالية للبلاد، يتشكل غطاؤها النباتي أساسا من المراعي ومنابت الحلفاء، ويطغى عليها نمط تربية المواشي (أغنام، ماعز، إبل)، تساهم هذه الفضاءات الرعوية ب 42 % من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي، يضمن بذلك مناصب شغل دائمة ومداخل لسكان هذه المناطق من نشاط تربية الماشية والدين يقدر عددهم ب 9 مليون نسمة (madr.gov.dz)، ينتشر إقليم السهوب على امتداد الولايات التالية (الجريدة الرسمية، 2016).

الشكل رقم 01: يمثل المناطق السهبية في الجزائر



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجريدة الرسمية، 2016.

## I.2- الإطار الفيزيولوجي للسهوب:

تتميز المنطقة السهلية بمجال رعوي كبير، ترتفع عن سطح البحر حوالي 600 متر، على الرغم من طابعها المسطح بشكل عام إلا أنها تتخللها بعض السلاسل الجبلية التي تكسر انبساطها، أما من الناحية المورفولوجية فإن المنطقة السهلية عبارة عن هضبة بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وهي بذلك تشكل بيئة رعوية مثالية ومزاولة أنشطة زراعية محدودة (تهامي محمد، جعفرورة مصعب، 2019، ص65)، ومن مظاهر المنطقة السهلية:

-**السهول العليا:** وهي الهضاب المحصورة بين سلسلتي الأطلس التلي والأطلس الصحراوي وتشكل الحصة الأكبر المكونة للمنطقة السهلية.

-**الكثبان الرملية:** كثبان رملية متعددة الأحجام تنتشر حول السبخات والشطوط، تتحرك بفعل الرياح وقد تكون مثبتة عن طريق الغطاء النباتي الطبيعي أو المغروس.

-**السبخات:** عبارة عن منخفضات وشطوط وأحواض مائية داخلية معزولة تتخلل المنطقة السهلية.

تتميز هذه المنطقة بانحصارها بين أهم السلاسل الجبلية في الجزائر هما كالتالي:

- **سلسلة الأطلس التلي:** وهي السلسلة الجبلية المكونة للحدود الشمالية للمنطقة السهلية والممتدة على شكل طولي من الحدود المغربية غربا إلى الحدود التونسية شرقا (agriculturemono.net, 2020).

- **سلسلة الأطلس الصحراوي:** وهي سلسلة جبلية مكونة للحدود الجنوبية للمنطقة السهلية، تفصل بينها وبين الصحراء في الجنوب وتمتد أيضا من الحدود المغربية غربا إلى الحدود التونسية شرقا وأهم ما يميز هاتين السلسلتين هو تقاربهما عند الاتجاه شرقا (البشير باكرية، 2013، ص14).

أما الأراضي الصحراوية فقد عرفها المشرع الجزائري حسب ما جاء في المادة 18 من القانون 25/90 بقوله "أن الأرض الصحراوية في مفهوم هذا القانون هي كل أرض تقع في منطقة تقل نسبة الأمطار فيها عن 100 ملم"، أي اعتمد المشرع في تعريفه على عامل سقوط الأمطار،

ونجده يتابع أحكامه بالنص في مضمون المادة 19 من نفس القانون 25/90 "يحدد قانون خاص قواعد وأدوات وكيفيات تدخل الدولة والجماعات المحلية لتهيئة الأراضي الصحراوية قصد تحويلها إلى أراضي فلاحية " وهو الأمر الذي اتجه إليه فيما بعد ضمن قوانين الإستثمار واستصلاح الأراضي في الجنوب من خلال المرسوم التنفيذي رقم 265/20 المتضمن إنشاء ديوان تطوير الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية (لهام بخوش، 2023، ص930).

جاء الإهتمام الكبير بالجنوب الكبير في الجزائر في ظل رؤية الحكومة التي تهدف إلى التنويع الإقتصادي خارج قطاع المحروقات وفتح باب الإستثمار أمام المستثمرين المحليين والأجانب في جميع القطاعات خاصة في القطاع الزراعي، ونظرا لنقص المساحات الزراعية في المناطق الشمالية للبلاد على عكس توفرها في الولايات الجنوبية توجهت الحكومة إلى تشجيع الإستثمار فيها وجعلها مدرة للثروة وطريق لتعزيز الأمن الغذائي.

## II - سياسات الدعم المالي الحكومي في الجزائر:

تعتبر السياسة الفلاحية ضرورية بالنسبة لنمو وتطور القطاع الفلاحي كونها أحد فروع السياسة الاقتصادية، فمن خلالها يمكن إعداد استراتيجيات تعمل على تلبية مختلف الاحتياجات الخاصة بالنشاط الفلاحي وخاصة المالية كما يسمح ذلك في التكيف مع المتغيرات الخاصة به، من أجل إعداد سياسة فلاحية فعالة تليق بحجم هذا القطاع.

تعد سياسة الدعم الفلاحي أحد مسالك الحماية التي تتخذها الدول لتعزيز تمويل النشاط الفلاحي وخاصة بعد عزوف المؤسسات البنكية عن تمويله بسبب المخاطر التي تحيط به، ويتخذ الدعم الفلاحي صور عديدة تختلف من بلد لآخر وذلك حسب الوضعية الاقتصادية لكل دولة ولكنها تتفق في تحقيق هدف واحد يتمثل في الأمن الغذائي المستدام حيث يمكن تعريف السياسة الفلاحية على أنها فرع من فروع السياسة العامة للدولة والتي تعبر عن السلوك المنتهج من قبل الحكومة تجاه القطاع الفلاحي من خلال مجموعة من اللامسات التي تعمل من خلالها على تعديل الوضع الحالي أو تجديده من خلال وضع خطة عمل يتم من خلالها تحديد مواطن الخلل ومحاولة تصحيحها (الخميسي الواعر، 2019، ص46).

ومن بين أهم السياسات الفلاحية التي تتبناها الجزائر سياسة الدعم الفلاحي خاصة للشعب الفلاحية الاستراتيجية وذلك لمواجهة الآثار السلبية للمتغيرات الطبيعية والاقتصادية المعاصرة وخاصة أزمة الغذاء، من خلال دعم صغار المزارعين من أجل إدماجهم ومشاركتهم في الرؤية المستقبلية للدولة الجزائرية.

## II.1- مفهوم الدعم الفلاحي:

عند متابعة تطور القطاع الفلاحي في الجزائر نجد أنه مر بعدة مراحل من الإصلاحات من أهمها وضع مخططات الإنعاش الفلاحي وإعادة النظر في الهيكل التنظيمي بين حق الانتفاع وحق الإمتياز للمستثمرات الفلاحية الجماعية والفردية وكل هذه السياسات الإصلاحية (الدعم الحكومي) كان هدفه تحريك عجلة التنمية الفلاحية إلا أنها لم تصل إلى الهدف المنشود نتيجة العراقيل التي واجهتها.

### \* تعريف الدعم

تعرف المنظمة العالمية للتجارة "2006" الدعم أنه مجموع التحويلات المالية من الحكومة إلى قطاع اقتصادي معين أو لشركة وطنية أو خاصة قصد المساعدة على تحسين المردودية للحفاظ على سعر المنتج أو الخدمة عند مستوى منخفض تماشيا مع القدرة الشرائية للمواطن (زروقي فاطمة الزهراء، 2021، ص409).

### \* تعريف الدعم الحكومي

عرف الدعم الحكومي أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل مختلف للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض، أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني) باستثناء البنية التحتية يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة لبعض أجهزة القطاع الخاص للقيام بهذه النشاطات فضلا عن الشكل المعتاد لدعم الأسعار والدخول (مهداوي هند، موساوي فايزة، 2022، ص453).

## 2.II -البرامج التنموية في الجزائر للفترة 2000-2021.

شهدت الجزائر خلال الفترة 2000-2021 خمس برامج تنموية للرقى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وقد تمحور نشاط البرنامج في القطاع الفلاحي شكل المخطط الوطني للتنمية الفلاحية تم تخصيص حوالي 55,9 مليار دج في شكل دعم مباشر وغير مباشر حيث استخدم هذا المخطط أسلوب التدخل المباشر للدولة من أجل حماية الموارد المالية وضمان برنامج الدعم المستمر لجميع المشاريع التي يتم انتهاجها من أجل رفع مستوى الإنتاج الفلاحي والقدرة على تحقيق الأمن الغذائي (زكريا جري، امنة سفيان السيتي وسيلة، 2020، ص248).

### 2-1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

تم وضعه في أبريل سنة 2001، حيث تم تخصيص غلاف مالي كبير لهذا البرنامج قدر بـ 525 مليار دج (7 مليار دولار) وجه أساسا للقطاعات الكبرى في البلاد بما في ذلك قطاع الفلاحة والصيد البحري، حيث بلغت مجموع المشاريع التي جاء بها هذا البرنامج 15974 مشروع (بشكير عابدة، 2016، ص18)، كان هدفه الأساسي هو رفع معدلات النمو الإقتصادي والعمل على تخفيض نسبة البطالة.

### 2-2 البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

تم الموافقة عليه بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2005، خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار (55 مليار دولار) وأهم ما يميز هذا البرنامج هو إرفاقه ببرنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا في الفترة الممتدة من 2006-2009، وجاء هذان البرنامجان في إطار المساواة بين المناطق المختلفة للبلاد في التنمية المحلية، وقد رصد له مبلغ 432 مليار دج لمناطق الجنوب ومبلغ 668 مليار دج للهضاب العليا ، بلغت عدد المشاريع للبرنامج التكميلي لدعم النمو 20247 مشروع (أحمد مخلوئي، إلياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوئي الطاهر، 2023).

### 3-2 البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014).

هو برنامج مكمل لمختلف البرامج السابقة من حيث الأهداف المسطرة من أجل تحقيقها بغرض دفع عجلة التنمية للقطاعات الإقتصادية من أجل الإستجابة لمتطلبات السكان، وقد

خصص له مبلغ 286 مليار دولار، وينقسم على قسمين القسم الأول يتضمن إطلاق مشاريع جديدة بما يعادل 156 مليار دولار أما القسم الثاني يتضمن متابعة واستكمال مختلف المشاريع الكبرى التي هي قيد الإنجاز (السكك الحديدية والطرق...) بتخصيص غلاف مالي قدره 130 مليار دولار (هدى بن محمد، 2020، ص47).

كان من أهم أهداف هذا البرنامج هو دعم التنمية البشرية باعتبارها الركيزة الأساسية لهذه البرامج وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية مثل توصيل الكهرباء الريفية إليها.

#### 4-2 برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019).

جاء هاذ البرنامج من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف من أهمها (بن شرشار، 2021، ص45)

- ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات العاملة المحرومة؛
- الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وتحقي نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات مع ضرورة الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية من أجل المساهمة في بلوغ الأمن الغذائي.

لكن مع حلول 2015 استمر إنخفاض أسعار البترول في السوق الدولية، ماجعل الدولة الجزائرية تتبنى عدة إجراءات إستعجالية كان الهدف الرئيسي منها هو ترشيد النفقات العامة وعليه فقد تم قفل حساب هذا البرنامج بتاريخ 2016/12/31.

#### 5-2 النموذج الاقتصادي الجديد (2016-2030).

اعتمدت الحكومة انتهاج خطة إقتصادية جديدة تدوم إلى غاية 2030 سميت بالنموذج الإقتصادي الجديد تركز على إصلاحات في النظام الضريبي والتوجه إلى القطاعات المنتجة خارج قطاع المحروقات، حيث تم تقسيم تنفيذ هذا البرنامج إلى ثلاثة (03) مراحل أساسية كالتالي:

\* **المرحلة الأولى (2016-2019):** سميت بمرحلة الإقلاع أي فترة بداية تطبيق النموذج، تعمل هذه المرحلة على دفع جميع المؤشرات القطاعية إلى المستويات المستهدفة بالإضافة إلى تصحيح الاختلالات التي أدت إلى عجز الميزانية العامة للدولة من خلال تنويع الموارد المالية وتحقيق فائض سنة 2020 من أجل الوصول إلى الإستقرار الإقتصادي الكلي (روشو، 2021، ص159).

\* **المرحلة الثانية (2020-2025):** سميت بمرحلة التحول أو الإنطلاق في التنويع الإقتصادي والطاقي والتكيف مع المعطيات الجديدة المتعلقة بمساهمة كل من قطاعي الزراعة والسياحة في القيمة المضافة وزيادة معدل نمو الناتج الداخلي الخام الى 5,5% سنويا (عبد الجليل جلايلية، محمد دحو، دحمان بن عبد الفتاح، 2017، ص134)

\* **المرحلة الثالثة (2026-2030):** وتسمى مرحلة الإستقرار وهي المرحلة التي يتمكن فيها الإقتصاد الوطني استغلال القدرات الإستراتيجية التي تراكمت ومختلف المتغيرات الإقتصادية وتوظيفها لصالح استقراره (بوعزيز، بن خديجة، 2017، ص92).

من جملة أهداف النموذج الإقتصادي الجديد التي تسعى الدولة لتحقيقها سنة 2030 لضمان تنويع إقتصادي للبلد ما يلي (قلوح، بن براهيم، 2020، ص57):

- تحديث وعصرنة القطاع الزراعي لتحقيق الأمن الغذائي وإمكانية تنويع الصادرات خارج المحروقات؛

- التركيز على القطاعات الحيوية المتمثلة في الزراعة والصناعة التحويلية والطاقت المتجددة الهادفة إلى تخفيض الإستهلاك والحفاظ على الثروات للأجيال القادمة تحقيقا للتنمية المستدامة.

حيث كانت حصة القطاع الفلاحي من تلك البرامج التنموية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: نصيب القطاع الفلاحي من إجمالي البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2018.

| البرامج التنموية                       | المبلغ الإجمالي<br>(مليار دينار) | نصيب القطاع<br>الفلاحي (مليار دينار) | نسبة القطاع الفلاحي من<br>الإجمالي |
|----------------------------------------|----------------------------------|--------------------------------------|------------------------------------|
| برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 | 525                              | 65.3                                 | 12.43                              |
| البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 | 4202.7                           | 337.2                                | 8                                  |
| البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014     | 21214                            | 1566                                 | 7.67                               |
| برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2016 | 5973.8                           | 407.6                                | 6.8                                |
| النموذج الإقتصادي الجديد 2017-2018     | 3657.1                           | 217.5                                | 6                                  |

المصدر: أحمد مخلوفي، إلياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي الطاهر، 2023، ص6.

نلاحظ من خلال الجدول أن أكبر نسبة تحصل عليها القطاع الفلاحي كانت 12.43% كانت في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي خلال الفترة 2001-2004، والتي ركزت بالدرجة الأولى على التنمية الريفية من أجل تحسين الظروف المعيشية القاسية التي كان يعيشها سكان الأرياف خاصة بعد العشرية السوداء، وقد أقرت الحكومة هذه البرامج من أجل إعادة الثقة

للحكومة الجديدة، أما البرنامج التكميلي لدعم النمو جاء ليكمل البرنامج السابق حيث احتل قطاع تطوير الهياكل القاعدية الصدارة في حصته من مبلغ البرنامج، تم توزيعه على قطاع النقل مثل مشروع الطريق السيار شرق غرب، الأشغال العمومية، المياه وتهيئة الإقليم، أما البرنامج الخماسي للتنمية لم يصل إلى الأهداف المسطرة بسبب تذبذب معدلات النمو الإقتصادي ويعود ذلك إلى عدم التعافي التام من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 مع بداية التوجه العالمي للطاقت البديلة في حين أن النمو الاقتصادي خارج المحروقات حقق نتائج مقبولة مثل القطاع الفلاحي الذي ساهم في إضافة القيمة للبلد، أما باقي البرامج لم تتجاوز نسبة القطاع الفلاحي من إجمالي البرامج 7% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالأهداف المسطرة لتحقيق الأمن الغذائي المستدام والتنوع الإقتصادي بعيدا عن المحروقات وإشراك القطاع الخاص في الرؤية الإقتصادية .

### III - قانون الإستثمار 22-18 .

تسعى الدولة الجزائرية إلى توسيع مساحة الأراضي الفلاحية ورفع قدراتها الإنتاجية، فلجأت إلى نظام إستصلاح الأراضي التابعة للأمولاك الخاصة للدولة لتصبح صالحة للإستغلال الفلاحي، وسعيا لتشجيع الإستثمار في الجنوب أصدرت الحكومة عدة مراسيم تهدف إلى تشجيع المستثمرين على ذلك.

وكان آخرها القانون 22-18 المتعلق بالإستثمار الذي صدر بتاريخ 24 جويلية 2022، حيث تضمن هذا القانون الجديد أحكام جديدة كرست الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية وتدعيم الرقمنة وتسهيل إجراءات تقديم ومعالجة ملفات الإستثمار.

### III 1-أهداف قانون الإستثمار 22-18

جاء قانون الإستثمار 20-18 بأهداف تنموية نذكر منها ما يلي (بلاطة عبد المالك، قرنان فضيلة، 2023، ص 486 ، 487):

- تطوير القطاعات الاستراتيجية كالزراعة والصناعات الزراعية والتي تعطي قيمة مضافة للناتج الإجمالي مع ضمانات تحمي تنمية مستدامة وموزعة بصفة متوازنة على إقليم الدولة بطريقة متوازنة؛
- إعطاء الأولوية نحو استعمال التكنولوجيا الحديثة واقتصاد المعرفة مع استحداث مناصب شغل والعمل على رفع كفاءة المورد البشري لتدعيم التصدير خارج المحروقات؛

- أعطى قانون الإستثمار 20-18 الحرية في الإستثمار لكل الأشخاص الطبيعية أو المعنوية، الوطنية أو الأجنبية وسأوى بين المقيم وغير المقيم في الشفافية المساواة في التعامل حسب نص المادة 5 من الفقرة 1 من القانون والتي عرفت المستثمر بأنه "كل شخص طبيعي أو معنوي، وطنيا كان أو أجنبيا مقيما أو غير مقيم ... ينجز إستثمارا طبقا لأحكام هذا القانون"؛
- تسهيل إجراءات معالجة ملفات الإستثمار من خلال إنشاء لجنة على مستوى رئاسة الجمهورية تضمن للمستثمر بأن ملفه يعالج بكل موضوعية بعيدا عن كل أشكال البيروقراطية؛
- التخلي عن قاعدة 51 مقابل 49 % التي كان معمول بها سابقا وأبقى عليها في القطاعات الإستراتيجية حسب ما جاء في قانون المالية لسنة 2020 وهذا ما استحسنه المستثمرون خاصة الأجانب منهم لأنه كان يشكل عائقا في جلب المشاريع التنموية من الخارج.

### III.2-واقع الدعم المالي الحكومي في الولايات الصحراوية.

- لقد فرضت الزراعة الصحراوية نفسها مؤخرا نظرا لما تتمتع به من مؤهلات طبيعية وبشرية، فأصبحت القطاع الذي تعول عليه الدولة للنهوض باقتصادها الوطني.
- تمثل مساحة الصحراء 87 % من المساحة الإجمالية، ومن هنا جاء التركيز على الإستغلال الأمثل لجميع الموارد المتاحة من مياه وأراضي غير مستغلة بالإضافة إلى الثروات الباطنية من بترول وذهب...
- من أجل إنتاج المحاصيل الفلاحية التي تتكيف مع مناخ المناطق الصحراوية مثل التمور والحضروات بصفة عامة كالفول السوداني والبطاطا وغيرها وتربية الحيوانات كالماعز والإبل والأبقار وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 2: المساحة الفلاحية الإجمالية للولايات الصحراوية.

| المساحة (هكتار) | البيان                                    |
|-----------------|-------------------------------------------|
| 396.693.832 هـ  | المساحة الفلاحية الإجمالية لولايات الجنوب |
| 50.691.928 هـ   | المساحة الفلاحية المنتجة لولايات الجنوب   |
| 927.93 هـ       | المساحة المسقية لولايات الجنوب            |

المصدر: أهناي فاروق، 2020، سياسة تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019، أطروحة لنيل شهادة

دكتوراه، جامعة الجزائر 3، ص173.

من خلال الجدول نلاحظ أن العقار الفلاحي متوفر، إلا أن المساحة الفلاحية المنتجة صغيرة مقارنة المساحة الإجمالية، وقد استفادت ولايات الجنوب من أغلفة مالية معتبرة لدعم التنمية الاقتصادية وعلى رأسها ولاية الوادي التي تبلغ مساحتها 44586.80 كلم<sup>2</sup> أي ما يعادل 1.87 % من مساحة الجزائر، وتعرف بمناخها الصحراوي الجاف مع سقوط ضعيف جدا للأمطار مع توفر ثروة مائية وأراضي واسعة صالحة للإستصلاح والزراعة مع توفرها على العنصر البشري الذي يملك الرغبة في العمل الفلاحي بالمنطقة.

بفضل مرافقة الدولة من خلال مختلف البرامج التنموية المطبقة، تحول الإنتاج الفلاحي من زراعة النخيل لإنتاج التمور فقط إلى إنتاج متنوع يساهم في الإقتصاد الوطني.

| عمليات ممولة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية FNDA                                                                                                                               |                |                  |                                                                                  |
|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|----------------|------------------|----------------------------------------------------------------------------------|
| الملاحظة                                                                                                                                                                               | الإستهلاك (دج) | مبلغ العملية(دج) | العملية                                                                          |
| إنجاز 50% من المشروع بسبب الإستيلاء ببعض المحيطات مع طلب إعادة هيكلة العملية لإنجاز المقومات المتبقية بمحيطات أخرى                                                                     | 92747181.59    | 193100000.00     | دراسة وفتح مسالك فلاحية في محيطات الإستصلاح عبر الولاية ل 100 كلم سنة 2013       |
| جمدت بسبب الظروف المالية التي مرت بها الجزائر مع انخفاض أسعار البترول.<br>تم رفع التجميد سنة 2017/10/17 وإبرام صفقة مع سونلغاز بتاريخ 2018/03/01 بمساحة 42000 كلم مع تسبيق بالدفع 50%. | 350000000.00   | 350000000.00     | إيصال الكهرباء الفلاحية إلى محيطات الإستصلاح عبر تراب الولاية ل 100 كلم سنة 2013 |
| عمليات ممولة من طرف الصندوق الوطني للتنمية الريفية FNDR                                                                                                                                |                |                  |                                                                                  |
| نسبة تقدم الاشغال 96% ولكن مبلغ العملية يكفي لإنجاز 173 كلم (164 كلم منجزة و9 كلم قيد الدراسة)                                                                                         | 584341000      | 625000000.00     | توصيل الكهرباء الفلاحية على مسافة 250 كل لمحيطات الإستصلاح الوادي سنة 2012       |
| إبرام صفقات مع مصالح سونلغاز بتاريخ 2018/12/31 من اجل 300 كلم ، والعملية قيد الدراسة بعد تسديد التسبيق 50%                                                                             | 499494124.33   | 1000000000.00    | إيصال الطاقة الكهربائية إلى محيطات الإستصلاح عبر تراب الولاية ل 300 كلم سنة 2017 |
| تم الإعلان عن طلب عرض للدراسة والتابعة التقنية لإنجاز 500 كلم.                                                                                                                         | 223035.75      | 1000000000.00    | فتح مسالك فلاحية في محيطات الإستصلاح عبر ولاية الوادي ل 500 كلم سنة 2017         |
| /                                                                                                                                                                                      | /              | 215000000        | إنجاز لأبار رعوية وتجهيزها بالطاقة الشمسية                                       |

المصدر: أهناي فاروق، 2020، ص263-264، ص266-267 بناء على إحصائيات المصالح الفلاحية لولاية الوادي سنة 2018.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن العمليات المسجلة ركزت على الكهرباء الفلاحية والمسالك الفلاحية وهذا يعني أن هناك توسع في المساحات الصحراوية الجديدة المستصلحة، والتي تعتبر من أهم المشاكل التي كان يعاني منها القطاع الفلاحي في الولاية بالإضافة إلى الموقع الجغرافي الذي يؤهلها على استغلال كل من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح المتجددة من أجل خفض فاتورة الكهرباء الفلاحية الريفية وبالتالي انخفاض أسعار المدخلات الزراعية.

من جهة أخرى تجسدت عمليات فتح مسالك فلاحية بمبالغ ضخمة لم يتم الإنتهاء منها بنسبة 100% وذلك لصعوبة المنطقة من حيث التضاريس الوعرة التي تتميز بالكثبان الرملية وهذا يتطلب أموال ضخمة لفتح وإنجاز هذه المسالك الفلاحية، أما فيما يخص حفر الآبار الرعوية لم تجسد على أرض الواقع بعد.

عند التعمق في برامج الدعم نجد أن كثرة هذه البرامج وتنوعها جعل مفعولها يقل بسبب تعدد تسمياتها وتعقيدها وجهل شريحة كبيرة من الفلاحين بوجودها بالإضافة على غياب مراقبة فعالية برامج الدعم ومدى نجاعتها مما جعل أغلب المستفيدين يركزون على الربح السريع وعدم المشاركة في رؤية الدولة لترقية المنتج الفلاحي بسبب انعدام الاستثمارات الجديدة.

#### الخلاصة:

تعتبر المناطق السهبية والصحراوية في الجزائر أساس الدعم المالي والغذائي للبلاد في الآونة الأخيرة و التي تزخر بكم كبير من أصناف الموارد المتاحة والإمكانيات الكبيرة التي تلبي احتياجات ورغبات المجتمع المتزايدة والمتنوعة (فرص عمل، مواد غذائية ) وخاصة مع ارتفاع عدد السكان الذي تجاوز 46 مليون نسمة في سنة 2024م، والذي يستوجب الإهتمام الجدي والفعال بهذه الأراضي الغنية بغية تحقيق الأمن والاستقرار من الإنتاج الفلاحي.

تتوجه الجزائر إلى الفلاحة الصحراوية لأنها الحل المناسب للرفع من مستوى الأمن الغذائي، حيث انتهجت العديد من السياسات الفلاحية المطبقة منذ الإستقلال كالدعم المالي الفلاحي خاصة في الشعب الفلاحية الإستراتيجية واستصلاح الأراضي الصحراوية من أجل إعادة توزيع الفرص المثمرة في الزراعة وتحسين استغلال الأراضي الصحراوية ودعم منتجي الثروة في الشعب

ذات الأولوية وخلق بيئة آمنة للمستثمرين الزراعيين، وهذا ما حدث في ولاية الوادي التي أصبحت قطب فلاحي بامتياز ورائدة في الزراعة الصحراوية وتحقيق اكتفاء ذاتي على مستوى الولاية وتوجيه الفائض الزراعي نحو المناطق الشمالية.

من خلال ما سبق يمكن نتوصل إلى النتائج التالية:

- رغم المبالغ المالية الضخمة الموجهة لتنمية المناطق الصحراوية والسهبية إلا أن هناك بعض المشاكل والعراقيل التي لازالت تواجهها منها ما يتعلق بالجانب القانوني والميداني؛
- لجأت الدولة الجزائرية لاستغلال الأراضي الصحراوية للضرورة الملحة لتحقيق أمن غذائي في ظل غياب الإستثمار الفلاحي في المناطق الشمالية والهضاب العليا؛
- جاء قانون الإستثمار 22-18 متماشيا مع سياسة الإنفتاح والتنويع الإقتصادي حيث أعطى للقطاع الفلاحي بصفة عامة ولنظام استصلاح الأراضي الجنوبية بصفة خاصة إهتماما كبيرا من خلال مختلف التحفيزات الممنوحة للمستثمرين؛
- عدم وجود شبكة نقل كافية من أجل تسويق المنتجات الزراعية وإن كانت الدولة الجزائرية فتحت مؤخرا طريقا للسكة الحديدية (الجزائر، واد سوف) لفك العزلة ونقل المنتوجات الفلاحية وربما التصدير لاحقا.

من خلال ما سبق يمكن اقتراح ما يلي:

- تشجيع الشباب الجزائري على الإنتقال إلى الجنوب من خلال تقديم تحفيزات وامتيازات؛
- إعادة مراجعة برامج الدعم الحكومية خاصة تلك الموجهة للقطاع الفلاحي لجعلها أكثر كفاءة وتلبي إحتياجات الفلاحين في الوقت الحالي؛
- تشجيع استخدام المكننة الحديثة والتي تتماشى مع البيئة الصحراوية والتي تساهم في خفض تكاليف الإنتاج الفلاحي.

### الهوامش والمراجع :

- 1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 67 الصادرة بتاريخ 13 نوفمبر 2016.
- 2- موقع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية [madr.gov.dz](http://madr.gov.dz)، أطلع عليه بتاريخ 01 ماي 2024.
- 3- موقع الكتروني [agriculturemono.net](http://agriculturemono.net)، 2020.
- 4- تهمي محمد، جعفرورة مصعب، 2019، مشاكل البيئة السهبية في الجزائر، مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد 1 العدد 4، جامعة الأغواط.

- 5- البشير باكرية، 2013، تدهور البيئة السهلية وتأثيره على وتيرة التضرر حالة مدينة مسعد، مذكرة نيل شهادة الماجستير في الجغرافيا والتهيئة القطرية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.
- 6- إلهام بخوش، 2023، تنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية لترقية الإستثمار الفلاحي، مجلة الحقوق والعلوم السياسية جامعة خنشلة، المجلد 10 العدد 2 ، جامعة تبسة.
- 7-لخميسي الواعر، 2019، دور سياسات الدعم الحكومي في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر، دراسة حالة ولايتي أم البواقي وخنشلة خلال الفترة 2000-2016، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية ،جامعة غرداية.
- 8- بوهلال محمد، بوطورة فضيلة، 2021، سياسة الدعم الفلاحي في الجزائر وأثرها على التنمية المحلية دراسة حالة ولاية تبسة، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1 العدد 4.
- 9- مهديوي هند، موساوي فايزة، 2023، كفاءة برامج الدعم الحكومي في ترقية المنتج الفلاحي -دراسة ميدانية في ولاية عين تيموشنت، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11 العدد 3.
- 10- زكريا جري، أمينة سفيان، وسيلة السيتي، 2020، دور برامج الدعم الفلاحي في ترقية الإنتاج الفلاحي بولاية بسكرة خلال الفترة 2010-2017، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 8، العدد 1.
- 11- بشيكر عابد، 2016، دراسة تحليلية تقييمية لبرامج التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (2001-2014)، الملتقى الوطني الثاني حول النمذجة الرياضية والقياسية في المالية (النظرية والتطبيق)، المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان.
- 12- احمد مخلوفي، إلياس مطهر عبد الله لقمان، مخلوفي الطاهر، 2023، دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية خلال الفترة 2000-2021، جامعة الأغواط.
- 13- هدى بن احمد، 2020، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد 5.
- 14- بن شرشار عز الدين ، 2021، تقييم سياسة الإيرادات العامة في الجزائر ودورها في توطيد النمو الاقتصادي دراسة تحليلية قياسية للفترة (2010-2020)، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 8 العدد 1، قلمة.
- 15- روشو عبد القادر، 2021، الاقتصاد الجزائري في مواجهة تداعيات جائحة كورونا "كوفيد 19" دراسة تحليلية تقييمية في غطار النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر 2016-2030، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد 12، العدد 3.
- 16- عبد الجليل جلالية، محمد دحو، دحمان بن عبد الفتاح، 2017، الصيرفة الإلكترونية متطلب أساس في غودج النمو الاقتصادي الجديد في الجزائر، مجلة إقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 1، العدد 4،
- 17- بز عزيز ناصر، منصف بن خديجة، 2017، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر- بين الواقع والتجسيد-، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 10، العدد 2.
- 18- قلوغ عبد الحكيم، بن ابراهيم العالي، 2020، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030، مجلة الإقتصاديات المالية البنكية وإدلة الأعمال، المجلد 9 العدد 1.
- 19- بلالطة عبد المالك، قرنان فضيلة، 2023، تداعيات قانون الإستثمار 22-18 على استصلاح أراضي الجنوب، مجلة الدراسات القانونية.
- 20- أهناي فاروق، 2020، سياسة تنمية الزراعة الصحراوية في الجزائر دراسة تقييمية 2000-2019، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة الجزائر 3.